

الفصل ٢: فرصة عادلة

أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تفاقم مظاهر عدم المساواة والفقر التي كانت موجودة قبل وقوعها، كما برهنت على أهمية شبكات الأمان الاجتماعي. وكشفت الجائحة النقاب أيضا عن عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية - كالرعاية الصحية، والتعليم عالي الجودة، والبنية التحتية الرقمية - والتي قد تتسبب بدورها في استمرار فجوات الدخل جيلا تلو الآخر. وفي الأشهر المقبلة، ستصبح إتاحة اللقاحات للجميع وإحراز تقدم في عمليات التطعيم عاملين حاسمين. وفي فترة التعافي وما بعدها، يتعين أن تهدف السياسات إلى إعطاء الجميع فرصة عادلة لتحقيق مكتسبات تمتد طوال الحياة، عن طريق تقليص الفجوات القائمة في الحصول على خدمات عامة عالية الجودة. وبالنسبة لمعظم البلدان، سيتطلب هذا تعبئة إيرادات إضافية وتحسين تقديم الخدمات مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز النمو الاحتوائي.

ويوثق هذه الفصل كيف أدت أوجه عدم المساواة الموجودة منذ وقت سابق إلى تفاقم تأثير جائحة كوفيد-١٩، بينما أفضت الأزمة بدورها إلى تصاعد عدم المساواة بالمثل. فعلى سبيل المثال، كانت معدلات الوفيات أقل في البلدان التي تتيح فرصا أفضل للحصول على الرعاية الصحية، بالنظر إلى أعمار سكانها وعدد حالات الإصابة فيها. أما البلدان التي تتسم بمعدلات فقر نسبي أعلى فقد سجلت أعدادا أكبر من الإصابات، وخاصة في مناطق التوسع الحضري الأكثر كثافة. وهناك بعض الآثار التي ستظل باقية لفترة طويلة في أسواق العمل، مثلما هو الحال في مجال التعليم. فقد تسبب إغلاق المدارس على هذا النطاق غير المسبوق في خسائر في التعليم تعادل نحو ربع عام دراسي في الاقتصادات المتقدمة ونصف عام في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وكانت أكبر الخسائر من نصيب الأطفال المنتمين إلى أسر أفقر وأقل حظا من التعليم. وعلاوة على ذلك، فقد تشهد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في عام ٢٠٢١ هبوطا في صافي معدلات الالتحاق بالتعليم يعادل نقطة مئوية واحدة (أو تسرب حوالي ٦ ملايين طفل من التعليم). وسيوافج الأطفال الذي يتسربون من التعليم خسائر تعليمية فادحة.

وينبغي أن تكون استجابات السياسات نابعة من إدراك علاقة الدعم المتبادل بين مختلف أشكال عدم المساواة (الدخل، الثروة، الفرص) وأنها تخلق حلقة مفرغة تدور فيها. ومن ثم، ينبغي أن تجمع الإجراءات المتخذة بين سياسات التوزيع المسبق (التي تؤثر على الدخل قبل الضرائب والتحويلات) وسياسات إعادة التوزيع (التي تحد من عدم المساواة في توزيع الدخل السوقي، وهو ما يحدث في الغالب من خلال التحويلات، وبدرجة أقل من خلال الضرائب، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة). وبالتالي، ينبغي أن تتضمن استجابات السياسات ما يلي:

- **الاستثمار أكثر وأفضل في التعليم والصحة وتنمية الطفولة المبكرة:** فإنفاق المزيد على التعليم، مثلا، يمكن أن يقلص فجوة الالتحاق بالمدارس بين أبناء الأسر الفقيرة والغنية. كذلك ينبغي معالجة أوجه عدم الكفاءة. ففي بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، نجد أن الفرق بين كفاءة إنفاق أي بلد وكفاءته في البلدان صاحبة أفضل أداء يتراوح بين ٨٪ و ١١٪ في حالة الرعاية الصحية وبين ٢٥٪ و ٥٠٪ في حالة التعليم.

- **تقوية شبكات الأمان الاجتماعي بتوسيع نطاق التغطية ليشمل أقل الأسر دخلا، وتعزيز كفاية المنافع المقدمة:** فعلاوة على إتاحة المزيد من الموارد، يمكن تحقيق هذه الأهداف أيضا من خلال إعادة توزيع الإنفاق على أكثر البرامج فعالية وتحسين تحديد المستفيدين وتوصيل المنافع لهم.
 - **تعبئة الإيرادات الضرورية:** تستطيع الاقتصادات المتقدمة زيادة تصاعدية ضرائب الدخل وزيادة الاعتماد على ضرائب التركات/الهبات والضرائب العقارية. ويمكن النظر أيضا في تطبيق ضرائب المساهمة في التعافي من كوفيد-١٩ وضرائب أرباح الشركات "الزائدة". كذلك يمكن النظر في ضرائب الثروة إذا لم تكن الإجراءات السالفة كافية. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية فينبغي أن تركز على تعزيز طاقتيها الضريبية لتمويل المزيد من الإنفاق الاجتماعي.
 - **العمل على أساس من الشفافية:** الوضع الأمثل لمعظم البلدان هو أن تركز هذه الإصلاحات على إطار متوسط الأجل للمالية العامة في أقرب وقت ممكن. وستؤدي تقوية الإدارة المالية العامة وتعزيز الشفافية والمساءلة، ولا سيما في إجراءات التصدي لجائحة كوفيد-١٩، إلى تقوية الثقة في الحكومة.
 - **دعم البلدان الأقل دخلا التي تواجه تحديات بالغة الصعوبة:** فتحقيق أهداف التنمية المستدامة- وهي مقياس واسع النطاق لمدى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية - بحلول عام ٢٠٣٠ يتطلب توفير ٣ تريليونات دولار لدعم ١٢١ من اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل (٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي العالمي لعام ٢٠٣٠). وهناك حاجة إلى الدعم من المجتمع الدولي للمساعدة في جهود الإصلاح، مع إعطاء الأولوية القصوى لإمكانية الحصول على اللقاحات بأسعار معقولة.
- ولقد أدت جائحة كوفيد-١٩ إلى تركيز الاهتمام على الحكومات وقدرتها على التصدي للأزمة. ومن المرجح أن التأيد الشعبي لتحسين الخدمات العامة، والذي كان كبيرا بالفعل قبل الجائحة، قد ازداد بعدها. وتشير المسوح القطرية المقارنة التي أجريت قبل الجائحة إلى أن المجيبين من الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة قد أعربوا طويلا عن تفضيلهم لزيادة الإنفاق الممول من الضرائب على التعليم والرعاية الصحية ورعاية كبار السن، ولفرض ضرائب أكثر تصاعدية. ويشير مسح أجري مؤخرا إلى أنه في حالة إصابة أحد أفراد الأسرة بمرض كوفيد-١٩ أو تعرضه لفقدان وظيفته، تزداد احتمالية تفضيل الضرائب التصاعدية بمقدار ١٥ نقطة مئوية. وتلبية الطلب المتزايد على الخدمات العامة الأساسية والسياسات الأكثر احتواء مسألة حاسمة تضمن لصناع السياسات زيادة ثقة العامة وتعزيز التماسك الاجتماعي.